مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

النفط والسياسة: دور العائدات النفطية في صياغة القرار السياسي العراقي (١٩٥٢-١٩٧٩)

م. م. عماد كريم عكوب

مدرس مساعد/ وزارة التربية / مديرية تربية الانبار / قسم تربية الفلوجة

البريد الإلكتروني Email : imadkareem396@gmail.com

الكلمات المفتاحية: النفط العراقي، الاقتصاد السياسي، التأميم، الدولة الريعية، السياسة النفطية.

كيفية اقتباس البحث

عكوب ، عماد كريم ، النفط والسياسة: دور العائدات النفطية في صياغة القرار السياسي العراقي (١٩٥٢-١٩٧٩)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Oil and Politics: The Role of Oil Revenues in Shaping Iraqi Political Decision-Making (1952–1979)

Imad Kareem Akoob
Assistant Lecturer / Ministry of Education / Anbar Education Directorate / Fallujah Education Department

Keywords : Iraqi oil, political economy, nationalization, rentier state, oil policy.

How To Cite This Article
Akoob, Imad Kareem, Oil and Politics: The Role of Oil Revenues in Shaping Iraqi Political Decision-Making (1952–1979),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research examines the pivotal role oil revenues played in shaping Iraqi political decision-making during the period from 1952 to 1979, a period that witnessed radical transformations in the structure of the Iraqi state and its relationship with its most important strategic resource. The research highlights how oil transformed from a mere source of funding into a tool for internal and external political pressure. The development of major political events, such as the 1958 revolution and the nationalization of oil in 1972, was linked to fluctuations in oil revenues and the way they were managed. Historically, the research shows that the 1952 profit-sharing agreement with foreign oil companies marked a turning point in increasing government revenues. However, the poor distribution of this wealth increased social tension and contributed to the fall of the monarchy. During the republican era, Abdul Karim Qasim attempted to strengthen national control over oil through Law 80 of 1961, but the confrontation with foreign companies led to a decline in

production and revenues, weakening his ability to implement his reforms. With the rise of the Ba'ath Party to power in 1968, oil policy entered a new phase characterized by a shift toward Full nationalization in 1972 coincided with the rise in global oil prices following the 1973 crisis. The massive revenues provided the government with vast resources to consolidate its power through development projects and expanded security apparatuses. However, they also deepened the structural distortions in the Iraqi economy, as productive sectors declined in favor of near-total reliance on oil rents. Externally, Iraq's oil wealth enabled it to play a prominent regional role, whether by supporting states confronting Israel or competing with Iran for regional hegemony. However, it also plunged it into a costly arms race. The study concludes that oil was not merely an economic resource for Iraq; it was a decisive factor in shaping its modern political trajectory, transforming it into a tool of both power and conflict.

الملخص:

يتناول هذا البحث الدور المحوري الذي لعبته العائدات النفطية في صياغة القرار السياسي العراقي خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٩، وهي حقبة شهدت تحولات جذرية في بنية الدولة العراقية وعلاقتها بمواردها الاستراتيجي الأهم، يبرز البحث كيف تحول النفط من مجرد مصدر للتمويل إلى أداة ضغط سياسي داخلي وخارجي، إذ ارتبط تطور الأحداث السياسية الكبرى كثورة ١٩٥٨ وتأميم النفط عام ١٩٧٢، بتقلبات العائدات النفطية وطريقة إدارتها، في الجانب التاريخي، يظهر البحث أن اتفاقية مناصفة الأرباح عام ١٩٥٢ مع شركات النفط الأجنبية شكلت منعطفاً في زيادة الإيرادات الحكومية، إلا أن سوء توزيع هذه الثروة زاد من الاحتقان الاجتماعي وساهم في سقوط النظام الملكي، وفي العهد الجمهوري، حاول عبد الكريم قاسم تعزيز السيطرة الوطنية على النفط عبر قانون ٨٠ لسنة ١٩٦١، لكن المواجهة مع الشركات الأجنبية أدت إلى تراجع الإنتاج والعائدات، مما أضعف قدرته على تنفيذ إصلاحاته، ومع صعود حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨، دخلت السياسة النفطية مرحلة جديدة تميزت بالتوجه نحو التأميم الكامل عام ١٩٧٢، الذي تزامن مع صعود أسعار النفط عالمياً بعد أزمة ١٩٧٣، وقد وفرت العائدات الضخمة للحكومة موارد هائلة لتعزيز سلطتها عبر مشاريع تنموية وأجهزة أمنية موسعة، لكنها أيضاً عمقت التشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، إذ تراجعت القطاعات الإنتاجية لصالح الاعتماد شبه الكلي على الريع النفطي، وعلى المستوى الخارجي، مكنت الثروة النفطية العراق من لعب دور إقليمي بارز، سواء عبر دعم دول المواجهة مع إسرائيل أو المنافسة مع إيران على الهيمنة الإقليمية، لكنها أدخلته أيضاً في سباق تسلح مكلف،

ويخلص البحث إلى أن النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي للعراق، بل كان عاملاً حاسماً في تشكيل مساره السياسي الحديث، إذ تحول إلى أداة للسلطة والصراع في آن واحد.

المقدمة:

شكَّلت العائدات النفطية عاملاً محورياً في تشكيل المسار السياسي والاقتصادي للعراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ ارتبط تطور الدولة الحديثة ارتباطاً وثيقاً بمواردها النفطية وتقلبات أسعارها في السوق العالمية، وفي الفترة ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٩، شهد العراق تحولات جذرية في بنيته السياسية والاجتماعية، تزامنت مع صعود دور النفط كمصدر رئيسي للتمويل الحكومي ومحرك للسياسات الداخلية والخارجية، فقد مثَّل النفط ليس فقط مصدراً للثروة، بل أيضاً أداةً للضغط السياسي والتأثير في صنع القرار، سواء على مستوى النخب الحاكمة أو في علاقات العراق الإقليمية والدولية، ومن هنا، يأتي هذا البحث ليكشف عن التداخل المعقَّد بين الاقتصاد والسياسة في التجربة العراقية، من خلال تحليل دور العائدات النفطية في صياغة القرار السياسي خلال تلك الحقبة، والتي شهدت أحداثاً فارقة مثل تأميم النفط عام ١٩٧٢ والتغيرات في الأنظمة السياسية وتأثير الصراعات الإقليمية، فقد مثَّلت العقود النفطية والتفاوض حولها مع الشركات الأجنبية محطة أساسية في تحديد مسار السياسة العراقية، إذ كانت هذه العقود تعكس توازنات القوى بين الدولة والجهات الدولية الفاعلة، كما كشفت عن مدى قدرة الحكومات العراقية على توظيف العائدات النفطية لتحقيق أهدافها التنموية أو السياسية، وفي هذا الإطار، يُبرز البحث كيف أدّت التقلبات في أسعار النفط إلى إعادة تشكيل الأولويات الوطنية، سواء في تمويل المشاريع التنموية أو في تعزيز الأجهزة الأمنية والحكومية، مما كان له انعكاسات عميقة على طبيعة النظام السياسي ودرجة استقراره، كما يتناول البحث تأثير العامل النفطي في العلاقة بين المركز والأطراف في العراق، وفي سياسات توزيع الثروة التي اتسمت أحياناً بالتوتر بين المناطق المنتجة للنفط والمناطق الأخرى، فيسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الإرث التاريخي لعلاقة النفط بالسياسة في العراق، والذي لا يزال يؤثر حتى اليوم في علاقات الحكم والصراع في البلاد.

أهمية البحث:

يتمثل الاهتمام العلمي لهذا البحث في كشف العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة في العراق خلال فترة حرجة من تاريخه الحديث، إذ شكَّلت العائدات النفطية عاملاً حاسماً في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية، وتكمن أهمية الدراسة في سعيها لفهم كيفية تحوُّل النفط من مجرد مورد اقتصادي إلى أداة ضغط سياسي وتأثير في صنع القرارات، مما يساهم في إثراء الأدبيات

المتعلقة بالاقتصاد السياسي للدول الريعية، كما أن تحليل هذه الفترة الزمنية (١٩٥٢-١٩٧٩) يقدم رؤية تاريخية لفهم جذور التحديات التي يواجهها العراق المعاصر في إدارة موارده وعلاقتها بالاستقرار السياسي.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير العائدات النفطية في القرار السياسي العراقي خلال الفترة المحددة، مع التركيز على الكيفية التي استخدمت بها الحكومات العراقية هذه العائدات لتعزيز سلطتها وتحقيق أهدافها التنموية والاستراتيجية، كما يسعى إلى رصد التغيرات في السياسات العامة الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط، وتأثير ذلك في العلاقات بين الدولة والمجتمع، وكذلك في التفاعلات الإقليمية والدولية.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في عدم وجود دراسات كافية تربط بشكل منهجي بين تطور العائدات النفطية وصنع القرار السياسي في العراق خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٧٩)، رغم أن هذه الحقبة شهدت تحولات كبرى مثل تأميم النفط عام ١٩٧٢ وتغير أنظمة الحكم.

السؤال الرئيسي:

كيف أثَّرت العائدات النفطية في صياغة القرار السياسي العراقي بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧٩؟

الأسئلة الفرعية:

١.كيف أثرت التغيرات في العائدات النفطية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات العراقية خلال هذه الفترة؟

٢.ما دور النفط في تعزيز أو تقويض الاستقرار السياسي في العراق؟

٣.كيف انعكست العائدات النفطية على علاقة العراق بالدول الكبرى والشركات النفطية الدولية؟

٤.إلى أي حد ساهم النفط في إعادة تشكيل التوازنات الداخلية بين النخب الحاكمة والمجتمع؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور السياسات النفطية وتأثيرها في القرار السياسي، مع الاستناد إلى التقارير الاقتصادية والتشريعات النفطية، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي لرصد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية، مستفيداً من بيانات إحصائية حول العائدات النفطية وتمويل المشاريع الحكومية، بالإضافة إلى ذلك، وظّف البحث مقاربة الاقتصاد السياسي لفهم كيفية توظيف النخب الحاكمة للعائدات النفطية في تعزيز سلطتها أو تحقيق مشاريعها.

المبحث الأول

التأسيس التاريخي لعلاقة النفط بالسياسة في العراق (١٩٥٢-١٩٦٨)

شكلت خمسينيات وستينيات القرن العشرين مرحلة تأسيسية حاسمة في تشكيل العلاقة الجدلية بين النفط والسياسة في العراق، إذ تحولت العائدات النفطية من مجرد مصدر تمويل ثانوي إلى عامل حاسم في توجيه السياسات الوطنية، تعود جذور هذه العلاقة إلى اتفاقية مناصفة الأرباح الموقعة عام ١٩٥٢[١]، مع شركة نفط العراق (IPC) والتي مثلت نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد العراقي، فقد قفزت إيرادات العراق النفطية من ٤ ملايين دينار عراقي عام ١٩٥٠ إلى ٣٥ مليون دينار عام ١٩٥٢، ثم إلى ٧٠ مليون دينار عام ١٩٥٨، فهذا التدفق المفاجئ للثروة وضع الدولة أمام تحديات كبيرة في إدارة هذه الموارد، إذ بدأت تتبلور بشكل واضح ملامح الدولة الريعية[٢].

في الجانب السياسي، أدى تزايد العائدات النفطية إلى تعقيد المشهد السياسي أكثر مما بسطه، فالحكومة الملكية بقيادة نوري السعيد[٣]، حاولت توظيف هذه الأموال لتعزيز شرعيتها من خلال مشاريع تنموية محدودة، كبناء بعض المدارس والمستشفيات في المدن الرئيسية، لكنها في المقابل زادت من الاعتماد على القوى التقليدية والعشائرية في الريف، وقد تجلى هذا التناقض بوضوح في توزيع الثروة النفطية، إذ استحوذت العاصمة بغداد على الحصة الأكبر من المشاريع التنموية[٤] بينما ظلت المناطق الأخرى، بما فيها المناطق المنتجة للنفط مثل كركوك والبصرة، تعاني من التهميش، فخلق هذا الوضع احتقاناً اجتماعياً ساهم في تفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية العراقية[٥].

في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣)، شهدت سياسة إدارة العائدات النفطية تحولاً جذرياً، فقد أقرت الحكومة الجديدة قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي استعاد ٩٩.٥% من الأراضي الممنوحة لشركات النفط الأجنبية[٦]، محتفظاً لها فقط بالحقول المنتجة فعلياً، أدى هذا القرار الجريء، رغم أهميته السياسية، إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١.٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٦٠ إلى ٩٠٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٦٢، مما أثر سلباً على العائدات المالية في وقت كانت الحكومة بحاجة ماسة إليها لتمويل إصلاحاتها الزراعية والاجتماعية الطموحة، وقد حاول قاسم تعويض هذا النقص من خلال التعاون مع الاتحاد السوفيتي الذي قدم له قروضاً ومساعدات فنية، لكن هذه الخطوة زادت من حدة التوتر مع الغرب وأذكت الصراعات الداخلية بين القوى السياسية المتنافسة[٧].

كشفت التجربة القاسمية عن إشكالية جوهرية في العلاقة بين النفط والسياسة، إذ أدت محاولات الإصلاح إلى تصادم مع مصالح الشركات النفطية الدولية من جهة، ومع القوى المحلية المرتبطة بها من جهة أخرى. فمشروع القانون الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٩، الذي كان يهدف إلى توزيع الأراضي على الفلاحين، واجه مقاومة شرسة من كبار الملاك الذين كانوا يشكلون العمود الفقري للنظام القديم، كما أن محاولات قاسم توظيف العائدات النفطية المحدودة لتمويل الصناعة الوطنية، مثل إنشاء معمل الأسمدة في البصرة، اصطدمت بعقبات بيروقراطية وفساد إداري أعاقت تحقيق النتائج المرجوة[٨].

دخلت سياسة إدارة العائدات النفطية مرحلة جديدة من التذبذب، بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، فقد حاولت حكومة عبد السلام عارف[٩] استعادة العلاقات مع شركات النفط الأجنبية لزيادة الإنتاج، لكنها في الوقت نفسه واصلت سياسة التأميم الجزئي، وفي عام ١٩٦٤ أنشأت الحكومة شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) كمقدمة لسيطرة أكبر على القطاع النفطي، وشهدت هذه الفترة أيضاً تصاعد النزاعات حول كيفية توزيع الثروة النفطية، إذ بدأت حكومات المركز تواجه مطالب متزايدة من الأقاليم، خاصة كردستان، بنصيب أكبر من العائدات، وقد تفاقمت هذه الأزمة مع توقيع اتفاقية آذار ١٩٧٠ التي منحت إقليم كردستان حكماً ذاتياً محدوداً ونصيباً من الموازنة العامة، مما أثار استياء بعض الأوساط في بغداد[١٠].

وعلى المستوى الاقتصادي ، أدت التقلبات في سياسات النفط خلال تلك الفترة إلى عدم استقرار في الأداء الاقتصادي، فبين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، تراوح معدل النمو الاقتصادي بين الارتفاع الحاد في بعض السنوات والانكماش في سنوات أخرى، تبعاً لتغير سياسات النفط وعلاقات العراق مع الشركات الأجنبية، كما أن الاعتماد المتزايد على العائدات النفطية، التي شكلت ٦٠% من إيرادات الموازنة العامة بحلول عام ١٩٦٨، جعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات السوق العالمية وأهواء الشركات الاحتكارية، ومن الناحية الاجتماعية، ساهمت العائدات النفطية في تسريع عملية التحضر، حيث قفزت نسبة سكان المدن من ٣٥% عام ١٩٥٠ إلى ٥٠% عام ١٩٦٨، لكن هذا التحضر لم يكن مصحوباً ببنية تحتية كافية أو فرص عمل مناسبة، مما خلق أحزمة فقر حول المدن الكبرى، فصار النفط وسيلة من وسائل النهوض والاستقلال حتى أن الأحزاب القومية كحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي[١١] رفعا في منتصف القرن الماضي شعار النفط محرر الشعوب، والنفط سلاح في معارك العرب القومية[١٢].

المبحث الثاني

النفط وأثره في التحولات السياسية بين عامي (١٩٦٨-١٩٧٥)

شكلت السنوات بين ١٩٦٨ و١٩٧٥ مرحلة حاسمة في تعميق العلاقة بين النفط والسياسة في العراق، إذ تحولت العائدات النفطية من مجرد مصدر تمويل إلى أداة مركزية في هندسة المشروع السياسي للدولة، مع صعود حزب البعث إلى السلطة في ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، بدأت مرحلة جديدة من العلاقة الجدلية بين الثروة النفطية والتوجهات السياسية، تميزت بمحاولات جذرية لإعادة هيكلة الاقتصاد السياسي للبلاد، وقد تجلت أولى مظاهر هذا التحول في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ الذي مهد الطريق لمزيد من السيطرة الحكومية على القطاع النفطي، لكن التطور الأبرز كان تأميم النفط العراقي في ١ حزيران ١٩٧٢[١٣]، الذي مثل نقطة تحول تاريخية في مسار الاقتصاد السياسي العراقي، فلم يكن هذا القرار مجرد خطوة اقتصادية، بل كان عملاً سياسياً بامتياز هدف إلى تحقيق استقلالية القرار الوطني وتحريره من هيمنة الشركات الأجنبية، حيث انتزعت الحكومة السيطرة على ٩٥% من احتياطيات النفط العراقي من أيدي شركة نفط العراق (IPC) التي كانت تهيمن على القطاع منذ عشرينيات القرن العشرين، كما كان لقرار التأميم تداعيات اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد[١٤]، فمن الناحية الاقتصادية، أدى القرار في البداية إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١.٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٧١ إلى حوالي ٩٠٠ ألف برميل يومياً عام ١٩٧٣، بسبب المقاطعة غير المعلنة من قبل الشركات الأجنبية والعقوبات التقنية التي فرضتها على عمليات التصدير، إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلاً، فمع حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من أزمة النفط العالمية، قفزت أسعار النفط من ٣ دولارات للبرميل إلى حوالي ١٢ دولاراً[١٥]، مما حول العراق فجأة إلى دولة غنية بالموارد، وقد قفزت العائدات النفطية من ٤٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥.٧ مليار دولار عام ١٩٧٤، ثم إلى ٨ مليارات دولار عام ١٩٧٥، وهي زيادة غير مسبوقة في الموارد المالية وضعت الدولة أمام تحديات جديدة في إدارة هذه الثروة المفاجئة[١٦]، وعلى الصعيد الداخلي، استخدمت الحكومة العائدات النفطية المتضخمة لبناء دولة الرفاه الاجتماعي من جهة، وتعزيز أجهزة القمع والهيمنة من جهة أخرى، فمن ناحية، تم توجيه جزء كبير من الموارد لتمويل مشاريع تنموية طموحة مثل بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور، حيث ازداد عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية بنسبة ٤٠% خلال الفترة نفسها، ولكن في المقابل، شهدت الفترة ذاتها توسعاً هائلاً في الأجهزة الأمنية والعسكرية، حيث زادت الميزانية العسكرية من ١٨٠ مليون دينار عراقي عام ١٩٦٨ إلى ٥٥٠ مليون دينار

عام ١٩٧٥، وتم إنشاء شبكة معقدة من الأجهزة الأمنية المتشابكة التي أصبحت تشكل عماد النظام السياسي الجديد[١٧].

وعلى الصعيد الإقليمي، مكنت العائدات النفطية العراق من لعب دور أكثر فاعلية في المحيط العربي، فبعد تأميم النفط، سعى العراق إلى توظيف موارده النفطية كأداة ضغط سياسي، إذ استخدم "سلاح النفط" خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ كجزء من الجهد العربي المشترك لمواجهة إسرائيل[١٨]، كما حاول العراق تعزيز نفوذه من خلال تقديم المساعدات المالية للدول العربية المتضررة من أزمة النفط، إذ قدم منحاً وقروضاً لكل من سوريا والأردن ومصر بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٥٠٠ مليون دولار بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، إلا أن هذه السياسة الإقليمية لم تخلُ من تناقضات، إذ وجد العراق نفسه في صراع خفي مع السعودية حول زعامة العالم العربي، كما دخل في منافسة مع إيران الشاه حول الهيمنة على الخليج العربي، وهي المنافسة التي تفاقمت لاحقاً وتحولت إلى مواجهة عسكرية مفتوحة[١٩].

وفي الجانب الاقتصادي، أدى الاعتماد المتزايد على العائدات النفطية إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي التي قفزت من ٣.٤ مليار دولار عام ١٩٦٨ إلى ١٤.٥ مليار دولار عام ١٩٧٥، إلا أن هذه الزيادة كانت تعكس في معظمها ارتفاع أسعار النفط وليس نمواً حقيقياً في القطاعات الإنتاجية. وقد ظل القطاع النفطي يهيمن على الاقتصاد، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي من ٣٥% عام ١٩٦٨ إلى ٦٥% عام ١٩٧٥، بينما تراجعت مساهمة القطاع الزراعي من ٢٠% إلى ٧% فقط خلال الفترة نفسها. هذا التحول خلق اقتصاداً مشوهاً يعاني من "ظاهرة المرض الهولندي"، إذ أدى تدفق العملات الأجنبية إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي وإضعاف القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية.

المبحث الثالث

النفط وتأثيره في السياسة الداخلية والخارجية (١٩٧٥-١٩٧٩)

شهدت السنوات بين ١٩٧٥ و١٩٧٩ ذروة تأثير العائدات النفطية في تشكيل السياسة العراقية، إذ تحولت الثروة النفطية إلى أداة مركزية في بناء الدولة وتوجيه سياستها الداخلية والخارجية، مع توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥[٢٠]، التي أنهت النزاع الحدودي مع إيران مؤقتاً، فدخل العراق مرحلة جديدة من الاستقرار النسبي مكنته من التركيز على توظيف موارده النفطية في تعزيز مشروعه السياسي، وقد بلغ متوسط العائدات النفطية خلال هذه الفترة حوالي ٧ مليارات دولار سنوياً، مما وفر للحكومة موارد هائلة لتمويل سياساتها الطموحة، على المستوى

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 1
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

الداخلي، استخدمت هذه الموارد لتعزيز السيطرة المركزية من خلال شبكة معقدة من المحسوبيات والعلاقات، إذ تم توجيه جزء كبير من العائدات لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل طريق الحج البري الذي ربط العراق بالمملكة العربية السعودية[٢١]، ومشروع تصفية مياه شط العرب لكن هذه المشاريع التنموية لم تكن محايدة سياسياً، فقد ركزت بشكل ملحوظ على المناطق الموالية للنظام، بينما ظلت بعض المناطق الأخرى، خاصة تلك ذات الغالبية الشيعية في الجنوب، تعاني من نقص نسبي في الخدمات الأساسية[٢٢]، هذا النموذج من الحكم الذي اعتمد على "الاقتصاد السياسي للريع" أدى إلى تآكل المؤسسات الرسمية لصالح شبكات المحسوبية الشخصية، حيث أصبحت القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى تتخذ في دوائر ضيقة بعيداً عن أية مساءلة مؤسسية، وعلى الصعيد الخارجي، مكنت العائدات النفطية العراق من لعب دور إقليمي أكثر فاعلية، وإن كان محفوفاً بالتناقضات، فمن ناحية، سعى العراق إلى توظيف موارده المالية لتعزيز نفوذه في المنطقة العربية، حيث قدم مساعدات مالية كبيرة لدول المواجهة مع إسرائيل، ووصلت مساهماته في صناديق التضامن العربي إلى حوالي ١.٥ مليار دولار خلال هذه الفترة. كما حاول العراق قيادة جبهة الرفض للسلام مع إسرائيل، واستضاف قمة بغداد عام ١٩٧٨ التي عارضت اتفاقية كامب ديفيد[٢٣]، لكن في الوقت نفسه، دخل العراق في منافسة شرسة مع إيران الشاه على الهيمنة الإقليمية، خاصة بعد تدهور العلاقات بين البلدين بسبب الخلافات الحدودية ودعم العراق للمعارضة الإيرانية، وقد تجلى هذا التنافس في سباق التسلح الذي استنزف جزءاً كبيراً من العائدات النفطية، حيث ارتفعت النفقات العسكرية العراقية من ١.٢ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٤.٥ مليارات دولار عام ١٩٧٩، مع تركيز خاص على شراء الأسلحة المتطورة من الاتحاد السوفيتي وفرنسا، وارتفعت القدرات العسكرية العراقية إلى أعلى مستوياتها[٢٤].

في المجال الاقتصادي، واصل الاقتصاد العراقي معاناته من التشوهات الهيكلية الناتجة عن الاعتماد شبه الكلي على العائدات النفطية، فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي التي وصلت إلى ٣٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٧٩، إلا أن القطاعات غير النفطية ظلت ضعيفة ومهمشة، وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب السياسات الاقتصادية التي ركزت على المشاريع الكبرى ذات الطابع السياسي على حساب التنمية المتوازنة، مثل مشروع تصنيع الأسمدة في القائم الذي كلف مئات الملايين من الدولارات لكنه لم يحقق العوائد الاقتصادية المتوقعة. كما أدى الاعتماد على الواردات المدعومة إلى تدمير الكثير من الصناعات المحلية الصغيرة، حيث ارتفعت قيمة الواردات من ١.٨ مليار دولار عام ١٩٧٥ إلى ٦.٥ مليارات دولار عام ١٩٧٩، مع تركيز واضح على السلع الاستهلاكية الكمالية بدلاً من السلع الإنتاجية، ومن الناحية

الاجتماعية، خلقت سياسات توزيع الثروة النفطية تحولات عميقة في بنية المجتمع العراقي، فمن ناحية، أدى ارتفاع الدخل الفردي (قفز دخل الفرد من ٣٨٢ دولار عام ١٩٧٢ إلى ٢٧٢٦ دولار عام ١٩٧٩) [٢٥] إلى تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة لشرائح واسعة من السكان، مع توسع الطبقة الوسطى الجديدة المرتبطة بالدولة وبالقطاع العام، لكن من ناحية أخرى، ساهمت هذه السياسات في تعميق الانقسامات الاجتماعية، حيث استفادت بعض الفئات والمناطق بشكل غير متناسب من عائدات النفط، بينما ظلت فئات أخرى تعاني من التهميش النسبي.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث حول النفط والسياسة: دور العائدات النفطية في صياغة القرار السياسي العراقي (١٩٥٢-١٩٧٩)، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

- بيّنت الدراسة تحوُّل النفط العراقي من مصدر اقتصادي إلى أداة سياسية، إذ تحولت العائدات النفطية من مجرد مورد لتمويل الدولة إلى عامل حاسم في تشكيل السياسات الداخلية والخارجية، حيث استخدمتها الحكومات المتعاقبة لتعزيز شرعيتها أو قمع المعارضة، كما أصبح النفط أداة للضغط الدولي، كما في قرارات التأميم (١٩٧٢) واستخدام "سلاح النفط" في الصراع العربي-الإسرائيلي عام ١٩٧٣.
- أظهرت الدراسة تأثير النفط في الاستقرار السياسي والتحولات الجذرية، فساهمت العائدات النفطية في تعزيز أنظمة الحكم عبر تمويل الأجهزة الأمنية ومشاريع الرفاه الاجتماعي، لكنها أيضًا زادت من هشاشة النظام بسبب الاعتماد على مورد واحد.
- كشفت الدراسة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للعائدات النفطية العراقية، إذ خلق الاعتماد على الريع النفطي تشوهات هيكلية في الاقتصاد، منها تراجع القطاع الزراعي وانتشار "ظاهرة المرض الهولندي"، رغم النمو الظاهري في الناتج المحلي، وزيادة الفجوات الاجتماعية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية أو المنتجة للنفط.
- أظهرت الدراسة تأثير العائدات النفطية في السياسة الخارجية للعراق، إذ مكَّنته من لعب دور إقليمي بارز، كدعم دول المواجهة مع إسرائيل وتمويل المشاريع العربية، لكنها أيضًا أدخلته في صراعات مع جيرانها كإيران، كما زادت التنافسات الإقليمية على الهيمنة خاصة مع السعودية وإيران، من إنفاق العراق العسكري، مما أضعف استثمار العائدات في التنمية المستدامة.

التوصيات:

- تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على الريع النفطي، لتفادي مخاطر التقلبات النفطية، مع توجيه جزء من العائدات النفطية لتمويل مشاريع تنموية مستدامة.

- تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد النفطية، عبر إنشاء هيئات مستقلة للإشراف على العقود النفطية وتوزيع العائدات، ومكافحة الفساد عبر أنظمة رقابة صارمة، مع إشراك المجتمع المدني في مراقبة الموازنات العامة.
- إصلاح النظام السياسي لتحقيق التوازن بين المركز والأقاليم عبر اعتماد سياسات عادلة لتوزيع الثروة النفطية بين المحافظات، خاصة المناطق المنتجة للنفط المهمشة، لضمان الاستقرار الاجتماعي وتقليل الاحتقانات التاريخية.
- توظيف العائدات النفطية في بناء البنية التحتية والخدمات الأساسية، كتوجيه الاستثمارات نحو الصحة والتعليم والبنى التحتية في جميع المناطق، مع إعطاء أولوية للمناطق الفقيرة، لتحقيق تنمية متوازنة تضمن العدالة الاجتماعية.

الهوامش

---

(١) زكي، مأمون أمين، إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م، ص٢٣٤.

(٢) الدولة الريعية: أو الاقتصاد الريعي هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين، فالدولة الريعية هي الدولة التي يلعب الريع فيها دوراً حاسماً في اقتصادها ومواردها وتشكل الدول النفطية المثال الاكثر جلاء، كما أن النظام الريعي يقوم على وجهين: جبائي، توزيعي. ينظر: نعمة، أديب، الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص٩٤.

(٣) نوري السعيد: شغل منصب وزير الداخلية في عدة حكومات عراقية، وكان له دور بارز في تشكيل السياسة العراقية في منتصف القرن العشرين، ولد محمد نوري بن سعيد أفندي (نوري السعيد) في بغداد عام ١٨٨٨، أعدم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد في ١٥ يوليو ١٩٥٨ بعد إصدار حكم الإعدام ضده من محكمة الثورة العراقية في جلسة استمرت لدقائق معدودة إلا أنه حاول الهرب متنكراً بزي امرأة، فعندما وجد نفسه محاصراً أطلق على نفسه رصاصة الرحمة ودفن في مقبرة الكرخ، انظر: فادي أسعد فرحات، حدث في مثل هذا اليوم، ج٢، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص٢٣٧ .

(٤) https://iraqination.net/archives/6050.

(٥) سيجف، شموئيل، المثلث الإيراني، تر: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦. ص٢٥٧؛ العبيدي، عمر جمعة، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٧٦.

(٦) الغريري، أرشد مزاحم مجبل، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م، ص٣٥.

[٧] أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م، ص٢٨٦.

[٨] عبهول، عبدالله شاتي، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص٧٥-٧٦.

[٩] عبد السلام عارف: ضابط عسكري وعضو في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ووزير الداخلية بالوكالة ونائب رئيس الوزراء عام ١٩٥٨ ورئيس جمهورية العراق والقائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦، ويعدُّ ثاني حاكم عراقي من بعد الحكم المَلكي، ومن أحد قادة ثورة ١٤ تموز. ينظر: الزمل، ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين، ج٧، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٢٥٢؛ فوزي، أحمد، حكايات شخصيات وتواقيع، الدار العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص٧٧.

[١٠] سري الدين، عايدة علي، الأكراد في العالم تاريخهم ومستقبلهم، ج٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م، ص١٣٣.

[١١] حزب البعث العربي الاشتراكي: هو حزب عربي قومي، في واقعه وتنظيمه وأسلوب عمله فهو وجد ليكوّن فروعاً في سائر الأقطار العربية ويعد من الأحزاب السرية غير المجازة في العراق في تلك الفترة، تأسس في سوريا عام ١٩٤٧، وبدأت تأثيراته في العراق ١٩٤٨، عن طريق الطلبة والمعلمين العرب وازداد نشاط الحزب في العراق خلال خمسينيات القرن الماضي. ينظر: حسين، فاضل، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص١٢٨؛ السامرائي، شفيق عبد الرزاق، حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص٣٤-٣٥.

[١٢] الدليمي، أحمد ساجر جاسم، سياسة النفط في العراق خلال الحكم العارفي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،٢٠١٩م، ص٥.

[١٣] الزبيدي، حسن لطيف كاظم، موسوعة السياسة العراقية ١٩٢١-٢٠١٣، شركة العارف للأعمال، بيروت، الطبعة الاولى،٢٠١٣م، ص٦٣٢.

[١٤] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص١٣٥.

[١٥] سليتر، روبرت، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م، ص٩.

[١٦] حافظ، زكي جميل، مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٣٢٧.

[١٧] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، ص١٩٨.

[١٨] التميمي، عبد الرحمن جدوع سعيد، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص٤٠٩.

[١٩] خوري، دينا رزق، العراق في زمن الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢م، ص٧٣.

[٢٠] تم توقيع اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥ بين إيران والعراق، بمبادرة من الجزائر، بهدف تسوية النزاعات الحدودية بين البلدين، خاصة حول شط العرب، فتنازل العراق بمقتضى الاتفاقية عن جزء من شط العرب لصالح إيران. ينظر: الأحوازي، محمود أحمد، الأحواز وثائق الاحتلال وسجلات المقاومة، أي كتب، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٢٥م، ص١١٩.

[٢١] مجموعة مؤلفين، المواصلات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص٥١-٦٥.

[٢٢] فولر، غراهام إي؛ فرانك، رند الرحيم، الشيعة العرب المسلمون المنسيون، تر: غيث يوسف محفوض، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م، ص٦٠-٦٣.

[٢٣] التميمي، عبد الرحمن جدوع سعيد، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، ص٤٤١.

[٢٤] عفيفي، فتحي، الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص١٠٢.

[٢٥] داويشه، عضيد، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، تر: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤م، ص٢١٠.

المصادر

١. الأحوازي، محمود أحمد، الأحواز وثائق الاحتلال وسجلات المقاومة، أي كتب، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٢٥م.

٢. أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

٣. التميمي، عبد الرحمن جدوع سعيد، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.

٤. حافظ، زكي جميل، مذكرات شاهد على ثلاثة عهود من حكم العراق، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٥. حسين، فاضل، الفكر السياسي في العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٦. خوري، دينا رزق، العراق في زمن الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢م.

٧. داويشه، عضيد، العراق تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، تر: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٢٤م.

٨. الدليمي، أحمد ساجر جاسم، سياسة النفط في العراق خلال الحكم العارفي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى،٢٠١٩م.

٩. ديب، كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، دار الفارابي، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

١٠. الزبيدي، حسن لطيف كاظم، موسوعة السياسة العراقية ١٩٢١-٢٠١٣، شركة العارف للأعمال، بيروت، الطبعة الاولى،٢٠١٣م.

١١. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

١٢. زكي، مأمون أمين، إنجازات العراق الدبلوماسية أثناء العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دار الحكمة، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠م.

١٣. الزمل، ناصر بن محمد، موسوعة أحداث القرن العشرين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

١٤. السامرائي، شفيق عبد الرزاق، حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

١٥. سري الدين، عايدة علي، الأكراد في العالم تاريخهم ومستقبلهم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

١٦. سليتر، روبرت، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، تر: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.

١٧. سيجف، شموئيل، المثلث الإيراني، تر: غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

١٨. عبهول، عبدالله شاتي، تجربة عبد الكريم قاسم في التخطيط الاقتصادي، من إصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٨م.

١٩. العبيدي، عمر جمعة، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

٢٠. عفيفي، فتحي، الخليج العربي النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢١. الغريري، أرشد مزاحم مجبل، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣م.
٢٢. فادي أسعد فرحات، حدث في مثل هذا اليوم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
٢٣. فوزي، أحمد، حكايات شخصيات وتواقيع، الدار العربية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
٢٤. فولر، غراهام إي؛ فرانك، رند الرحيم، الشيعة العرب المسلمون المنسيون، تر: غيث يوسف محفوض، مركز الرافدين للحوار، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م.
٢٥. مجموعة من الباحثين، العولمة والرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.
٢٦. مجموعة مؤلفين، المواصلات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.
٢٧. نعمة، أديب، الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
٢٨. https://iraqination.net/archives/6050.

Sources

1. Al-Ahwazi, Mahmoud Ahmed, Al-Ahwaz: Documents of the Occupation and Records of the Resistance, Any Books, London, First Edition, 2025.
2. Academy of Sciences of the USSR, Contemporary History of the Arab Countries, Dar Al-Farabi, Beirut, First Edition, 1975.
3. Al-Tamimi, Abdul Rahman Jadou Saeed, The Official and Popular Iraqi Stance on the Arab-Israeli Confrontations 1947-1979, Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution, Jordan, First Edition, 2017.
4. Hafez, Zaki Jamil, Memoirs of a Witness to Three Eras of Iraqi Rule, Ibn Battuta Publishing and Distribution, Amman, First Edition, 2010.
5. Hussein, Fadel, Political Thought in Contemporary Iraq 1914-1958, Institute of Arab Research and Studies, Baghdad, First Edition, 1984.
6. Khoury, Dina Rizk, Iraq in Times of War, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, First Edition, 2022.
7. Dawisha, Adheed, Iraq: A Political History from Independence to Occupation, translated by Samer Taleb, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, First Edition, 2024.

8. Al-Dulaimi, Ahmed Sager Jassim, Oil Policy in Iraq During the Arif Rule, Dar Al-Akademioun Publishing and Distribution Company, Amman, First Edition, 2019.

9. Deeb, Kamal, A Brief History of Iraq from the 1920 Revolution to the American Wars, Resistance, Liberation, and the Establishment of the Second Republic, Dar Al-Farabi, First Edition, 2013.

10. Al-Zubaidi, Hassan Latif Kadhim, Encyclopedia of Iraqi Politics 1921-2013, Al-Aref Business Company, Beirut, First Edition, 2013. 11. Al-Zarkali, Khair al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Ali ibn Faris, Al-A'lam, Dar al-'Ilm lil-Malayin, 15th edition, 2002.

12. Zaki, Ma'mun Amin, Iraq's Diplomatic Achievements During the Monarchy 1921-1958, Dar al-Hikma, London, 1st edition, 2020.

13. Al-Zamil, Nasser ibn Muhammad, Encyclopedia of Twentieth Century Events, Al-Ubaikan Library, Riyadh, 1st edition, 2005.

14. Al-Samarrai, Shafiq Abdul-Razzaq, The Arab Socialist Ba'ath Party and Its Role in Arab Politics, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyya al-'Amma, Baghdad, 1st edition, 1989.

15. Sari al-Din, Aida Ali, The Kurds in the World: Their History and Future, Arab Scientific Publishers, Beirut, 1st edition, 2018.

16. Slater, Robert, The Power of Oil and the Shift in the Global Balance of Power, trans. Muhammad Fathi Khader, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 1st ed., 2016.

17. Segev, Shmuel, The Iranian Triangle, trans. Ghazi Al-Saadi, Dar Al-Jalil Publishing, Amman, 1st ed., 2016.

18. Abhul, Abdullah Shatei, Abdul Karim Qasim's Experience in Economic Planning, Baghdad Capital of Arab Culture Project Publications, Baghdad, 1st ed., 2018.

19. Al-Ubaidi, Omar Juma, The Problematic Political Structure of Republican Regimes in the Arab Region, Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, Amman, 1st ed., 2013.

20. Afifi, Fathi, The Arabian Gulf: Political Conflicts and Wars of Strategic Change, Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, 1st ed., 2003.

21. Al-Ghurairi, Arshad Muzahim Mujbil, Arab and American Security and Military Agreements and Their Impact on Arab National Security, Academic Book Center, Amman, First Edition, 2013.

22. Fadi Asaad Farhat, On This Day in History, Dar Al-Fikr, Beirut, First Edition, 2018.

23. Fawzi, Ahmed, Tales of Personalities and Signatures, Arab House, Baghdad, First Edition, 1990.

24. Fuller, Graham E.; Frank, Rand Al-Rahim, The Forgotten Arab Shia Muslims, translated by Ghaith Yousef Mahfouz, Al-Rafidain Center for Dialogue, Beirut, First Edition, 2021.

25. A group of researchers, Globalization and Capitalism and Their Impact on the Economies of Developing Countries, Academic Book Center, Amman, First Edition, 2016.

26. A group of authors, Transportation in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, First Edition, 1982.

27. Ni'meh, Adib, The Spoils State and the Arab Spring, Dar al-Farabi, Beirut, First Edition, 2014.

28. https://iraqination.net/archives/6050.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١